مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الى ان عدد الذين يمارسون عملا لا يتجاوز ١٧،٥٠٠ شخص بينما يصل عدد الافراد العاطلين عن العمل (عدا المتقاعدين) الى قرابة (٣٤،٥٠٠) . اما في البلاد العربية الاخرى التي يعمل فيها فلسطينيون فان نسبة ضئيلة جدا منهم تتعاطى العمل الزراعي المأجور . ان عمال الزراعة الفلسطينيين خارج الاراضي المحتلة يجابهون نفس المشاكل المتعلقة بالزراعة والعمل الزراعي التي يجابهها اهالي هذه الاقطار العرب : البطالة والمزاحمة في سوق العمل ، التذبذب في الانتاج الزراعي وبالتالي فرص العمل الزراعي وغياب العمل النقابي كما هو الحال في الاردن حيث يستثني قانون العمل والعمال الزراعيين من جميع الحقوق والتعويضات التي رتبها للعمال في القطاعات الاخرى . كما ويعاني هؤلاء العمال من بطالة مقنعة عدا عن البطالة التركيبية المزمنة . وتشير الدراسات الرسمية ان العاملين الدائمين في الزراعة في الاردن شغلوا ٤٠ ـ ٤٤٪ فقط من الايام التي كان يمكن ان يعملوا بها بينما شغل العمال غير الدائمين اقل من ٢٥٪ من مجمل الايام المتوفرة للعمل . وتشير نفس الدراسة الى ان نسبة العمال غير الدائمين الى العمال الدائمين كانت (١٩٦٧) ١ : ٣ في الضفة الشرقية و ١ : ٢ في الضفة الغربية .

ان تحسين اوضاع العمال الزراعيين الفلسطينيين الراهنة في البلاد العربية المضيفة مرتبط ارتباطا اساسيا بتحسين اوضاع العمال الزراعيين المحليين وهذا يتطلب العمل من ضمن الحركات والنقابات والمؤسسات الوطنية والثورية في كل قطر على حدة حسب متطلبات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ذلك القطر .

العمال العرب في ظل الاحتلال :

لعل تغيرا نوعيا قد طرأ على الوضع الاسرائيلي بعد حرب حزيران فقد قامت اسرائيل ببلع اراضي عربية واسعة بدون ان تنجح في اجلاء وتهجير اغلبية سكانها . ومن هنا تحتم على اسرائيل ان تضع مخططا خاصا لهضم هذه الاراضي الجديدة والاستفادة من امكانياتها البشرية والطبيعية . ان هدف النقاش الذي يدور بين الساسة الاسرائيليين حول مستقبل الاراضي المحتلة هو ايجاد افضل صيغة مقبولة (داخليا وخارجيا) تمكن اسرائيل من استيعاب وهضم مليون عربي جديد بدون ان يؤدي هذا الى « تلويث » نقاء الدولة الصهيونية العنصري . ان الطريقة التي تواجه اسرائيل بها هذا الوضع هي نفس الطريقة التي واجهت بها الوضع في السابق ، الا وهو اتباع سياسة خلق الحقائق وفرضها على المنطقة العربية ضمن استراتيجيتها التوسعية ومصالحها المرتبطة بمصالح الامبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة . وترتكز سياسة اسرائيل في الاراضي المحتلة على عدة عوامل تهدف في مجملها الى استيعاب وضم هذه المناطق نهائيا الى اسرائيل او ابقاءها تحت السيطرة الاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية . ويمكن تحديد اهم عناصر السياسة الاسرائيلية تجاه هذه الاراضي كالتالي :

أ ـ ربط اقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي بشكل تبعي يخدم الاقتصاد الاسرائيلي .

ب ـ اتباع سياسة الجسور المفتوحة عبر نهر الاردن لفرض واقع اقتصادي وسياسي معين على المنطقة العربية .

ج ـ استغلال الايدي العاملة الفلسطينية لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي .

د ـ الاستمرار في تعزيز وبناء المستوطنات الاسرائيلية داخل الاراضي المحتلة بما يخدم سياسة اسرائيل التوسعية لخلق الحقائق الجديدة وفرضها من ثم على المنطقة .

هـ ـ تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين .

يتجلى الوضع التبعي الكولونيالي للمناطق المحتلة في اعتماد هذه بالدرجة الاولى على الصادرات الاسرائيلية والتي شكلت سنة ١٩٧٠ (٨٢٪) من مجمل واردات المناطق المحتلة . كما وان العجز الذي تعانيه هذه المناطق في الميزان التجاري تجاه اسرائيل قد ازداد من ١٣٢ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ الى ٢١١ مليون ليرة عام ١٩٧٠ . وتنعكس هذه العلاقة الكولونيالية ايضا في نوعية العلاقات التجارية مع المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ : تتصدر هذه المناطق منتوجات زراعية او صناعية خفيفة الى اسرائيل وتستورد بالمقابل منتوجات صناعية اسرائيلية . وقد تضاعفت قيمة الصادرات الاسرائيلية الصناعية الى المناطق المحتلة في فترة ما بين ١٩٦٨ الى ١٩٧١ . وفي الفترة نفسها نجد ان الصادرات الصناعية لهذه المناطق عبر الاردن قد تضاعفت في حين ان وارداتها من المنتوجات